

بالإضافة إلى الحملة الوطنية التحسيسية للوقاية من العنف السيبراني والتحرش الإلكتروني، التي تنظم تحت رعاية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والمركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات، اتخذ المغرب مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية والتحسيسية، التي من شأنها التصدي لمخاطر الهجمات على المنظومة الرقمية وحماية المعطيات الشخصية للأفراد. وتهدف الحملة إلى التذكير بالحاجة إلى تعزيز التعاون بين جميع الفاعلين في المجتمع من أجل ضمان حماية أفضل للأطفال والشباب في الفضاء الرقمي.

الأحداث المغربية

حملة تحسيسية وآليات قانونية ومواجهة إلكترونية

الحرب على العنف الرقمي

أرقام مقلقة

تتنوع أشكال العنف على الإنترنت بين الاستغلال الجنسي والتحرش الإلكتروني، وخطاب الكراهية ونشر البيانات الشخصية والتعرض لمحتوى مسيء أو غير لائق والاستغلال عبر الألعاب عبر الإنترنت. ويعاني 30% من الأطفال والشباب من العنف السيبراني، لكن 25% فقط من الأطفال يلجؤون إلى آبائهم أو إلى شخص بالغ عندما يواجهون مشاكل عبر الإنترنت، فيما يلجأ 1% فقط منهم إلى أساتذتهم (دراسة تحليلية أجراها المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار سنة 2020).

العنف الرقمي

عرف المغرب ارتفاعا في هجمات العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات، من خلال التغيرات المتتالية التي يشهدها كباقي دول العالم في مجال التطور الرقمي، حيث أصبح العنف الإلكتروني يشكل نسبة 14 بالمائة من مختلف أصناف العنف المرتبطة بالعنف الجسدي والزوجي.

مواجهة إلكترونية

بالإضافة إلى الآليات الإلكترونية تمت توجيهات خاصة بتحصين المواطن على المنصات الرقمية، عبر الاهتمام الشديد بتشفير المعلومات والحرص على عدم نشر المعلومات الشخصية والبيانات للامة، والاختيار الدقيق لقائمة الأصدقاء على مواقع التواصل الاجتماعي لتجنب الوقوع بإضافة أشخاص وهميين أو قراصنة، بالإضافة إلى عدم استقبال أي رسائل أو روابط من أشخاص غير موثوقين غير موجودين ضمن قائمة الأصدقاء.

آثار سلبية

تتنوع الآثار السلبية لشبكة الإنترنت على الأطفال والشباب بشكل متزايد مما يؤدي إلى انعكاسات اجتماعية، وأخلاقية، ونفسية، واقتصادية وصحية، وهو ما يفرض على الحكومة والمجتمع المدني وضع سبل السلامة والأمن داخل الفضاء الرقمي، من خلال تطوير برامج وقائية وحملة تحسيسية.

التنمر

تعرف اليونيسيف التنمر الإلكتروني بأنه سلوك يحدث على وسائل التواصل الاجتماعي بهدف إلى إهانة أو استفزاز أو تشويه سمعة المستهدفين من خلال نشر أكاذيب أو صور مزيفة أو رسائل أو تهديدات مؤذية، هذا النوع من العنف غالبا ما يترك دليلا على حدوثه وهو ما يساعد في منع حدوثه مستقبلا.

الابتزاز

الابتزاز جريمة خطيرة وعقوبتها زجرية، يحول حياة الضحايا إلى جحيم يمكن أن يصل إلى درجة الانتحار، وهو لا يقتصر على سرقة بيانات المستخدمين أو استخدامهم أو حتى اختراقها وتخريبها، بل يتعدى الأمر إلى أن المبتز يبدأ بمساومة الضحية على هذه المعلومات والبيانات. والمواجهة هذه الجريمة يجب تشجيع الضحايا على التبليغ بدون خوف، للحد من انتشار «الحكرة».

التشهير

التشهير ظاهرة انتشرت كثيرا على الفضاءات الرقمية المشتركة، تستهدف في الكثير من الأحيان خصوصيات النساء وسمعتهم، ويتم خلالها تداول بيانات ومعلومات وصور من شأنها إحداث أضرار نفسية ومعنوية بالضحية إما بسبب الانتقام أو المنافسة أو الحقد، ويحمل هدفا سببا يؤدي إلى فضح شخصية معينة أو مجموعة من الأفراد.

التحرش

التحرش هو سلوك لغوي أو جسدي، تزايد انتشاره رقميا بشكل واسع مع التزايد على استعمال المواقع الاجتماعية، وتعتبر النساء أكثر عرضة له، يطال أذاه كل ضحايا التحرش. ويتم عن طريق إرسال رسائل تهديدية للضحية سواء عبر البريد الإلكتروني أو مواقع التواصل الاجتماعي أو أي موقع على الإنترنت. وهو من بين الجرائم الإلكترونية الأكثر انتشارا.

الثقة الرقمية

تتضمن استراتيجية التحول الرقمي إجراءات مواكبة للرفع من الثقة الرقمية، والتي تهدف إلى إرساء الظروف المناسبة لكسب ثقة المواطنين والمقاولات في الاقتصاد الرقمي، وكذلك حماية النظم المعلوماتية بالمغرب.

آلية قانونية

يعتبر القانون رقم 103-13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء آلية قانونية متطورة لحماية حقوق المرأة بالمغرب، وذلك انسجاما مع أهم المبادئ التي تضمنتها المواثيق الدولية في هذا المجال، معززا بذلك الترسنة القانونية المغربية المتعلقة بمحاربة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله.